سير الزمان

المستعمرات

من الناحية الاقتصادية

لواء الاسكندرونة

للدكتور عبد الرحمن شهندر

المستعمرات

من الناحية الاقتصادية

١ — للدكتور شاخت
في مجلة « الشؤون الخارجية »

ان بلدان اوربا الشرقية بلدان زراعية على الغالب ، فالسوق الالمانية في نظرها لها المقام الاول . ذلك ان المانيا تستورد الآن ١٤ في المائة من صادرات بولونيا ، و١٦ في المائة من صادرات تشكوسلوفاكيا و١٧ في المائة من صادرات النمسا و٣٠ في المائة من صادرات المجر و٤٩ في المائة من صادرات بلغاريا و٢٠ في المائة من صادرات رومانيا و٣٦ في المائة من صادرات يوغوسلافيا و٤٥ في المائة من صادرات اليونان و٦٤ في المائة من صادرات تركيا . فزوال السوق الالمانية يفضي الى أسوإ الآثار في حياة هذه البلدان الاقتصادية والاجتماعية . ثم ان السوق الالمانية لاتقل شأناً عما تقدم في نظر البلدان السكندينافية . فازدهار في اوربا لايمكن ان يقوم الا على أساس من الرخاء في المانيا

في عصر الازدهار الذي كان يسود العالم قبل الحرب الكبرى ، لم يكن لموضوع المستعمرات والمواد الخام من الشأن ما لهُ الآن . وهذا القول يصدق على المانيا صدقهُ على غيرها . فقد بلغت اموال المانيا المشمرة في الخارج قبل الحرب ٢٤٠٠ مليون جنيه فكانت تشتمل الفوائد التي تجنيها من هذا المال في شراء المواد الخام التي تحتاج اليها حيث تشاء . وكانت الاسواق التي تباع فيها هذه المواد حرة مطلقة من القيود . وكان من النادر أن ترى موارد المواد الخام خاضعة لاحتكار فعلي تمارسهُ شركات دولية ضخمة قوية . وكانت المعاهدات التجارية البعيدة الآجال تضمن حرية التجارة الدولية . وكان نقد جميع الامم الكبيرة على اساس الذهب فكان الذهب قاعدة صالحة للتبادل وكانت المهاجرة الى البلدان الجديدة ومنها مطلقة من القيود ، وينظر اليها بعين العطف والتشجيع

جميع هذه القواعد الاولية والاساسية في التجارة الدولية والمعاملة بين الامم قد زالت . فالقيود الدقيقة مفروضة على الهجرة ، والذهب قد حذف من سفر النقد في معظم البلدان ، والمعاهدات التجارية تعقد لمدى قصير ، والحواجز والحصص وما اليها تثقل التجارة الدولية وتقف سدوداً في وجه تيارانها . وعلاوة على ذلك لقد اخذ من المانيا المال الذي كل شيء لها في الخارج

والبلدان التي فيها موارد المواد الخام خاضعة كالتجارة لقيود دقيقة . وقد رأينا نتيجة هذه الخطة في السنوات الاخيرة . فقد نقصت تجارة العالم الى نحو ثلث ما كانت عليه وضعفت الثقة الدولية حتى كادت تزول ، ويحطّم نظام الاعتماد المالي الدولي لانهُ قائم على الثقة

فلما ضعفت التجارة الدولية ونقص مقدارها ، عمدت البلدان الكبيرة الى استغلال موارد الثروة التي فيها ، وكثيراً ما ترمي المانيا من هذه الناحية بالالطواء على نفسها ولكن الذين يرمون المانيا بذلك يفسون ان فرنسا والكلترا والولايات المتحدة الاميركية وروسيا سبقتها الى ذلك . فالاكتفاء الذاتي (autarchy) في ميدان الاقتصاد يتمُّ من تلقاء نفسه ، في البلدان التي تحتوي على مصادر لمعظم المواد الخام التي تحتاج اليها الصناعة ، والتي تتمتع بنظام نقدي واحد يسهل التعامل والتبادل بين اجزائها . فخفض قيمة الجنيه ما كان ليسفر عن النجاح الذي أسفر عنهُ ، لو لم تتقف بلدان الدومنيون في ذلك اثر انكلترا . وفرنسا لولا تطبيق نظام نقدي واحد عليها وعلى مستعمراتها ، لما استطاعت ان تجني من هذه المستعمرات اكبر قدر من الفائدة

ولئلاَّ يتهم الدكتور شاخت بالقاء الكلام على عواهنه بقوله ان الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الفرنسية سارتا في طريق الاكتفاء الذاتي (اوتاركي) أورد أرقاماً أثبت بها ان نصيب بلدان الدومنيون والمستعمرات والمحميّات من صادرات بريطانيا العظمى في الاثني عشرة السنة الاخيرة زاد من ٤١ في المائة الى ٤٩ في المائة وزاد نصيب بريطانيا مما تستورده منها من ٣١ الى ٤٢ في المائة . وزاد ما تستورده فرنسا من مستعمراتها في العشر السنوات الاخيرة من ١٠ في المائة الى ٢٦ في المائة وزادت صادرات فرنسا الى مستعمراتها من ١٤ في المائة الى ٣٢ في المائة . اما الولايات المتحدة الاميركية وروسيا فاتساع مساحتيهما وغنى اراضيهما بالموارد الاقتصادية المختلفة يجعلانهما في غنى تقريباً عن التجارة الدولية

يقابل هذه الدول الاربع ، دول كثيرة السكان محدودة الاراضي . ولما كانت اراضيها لا تنطوي الاَّ على موارد يسيرة للمواد التي تحتاج اليها ، فهي شديدة الاعتماد على التبادل الدولي في الحصول على معظم ما تحتاج اليه

وكأن رجال السياسة اكتشفوا مؤخراً فقط ان الامبراطورية البريطانية تشمل ربع اليابسة على سطح الكرة الارضية ، وتنتج نصف محصول العالم من الصوف والمطاط ، وربع محصوله من القمح ، وثلث محصوله من الشاي وكلَّ محصوله تقريباً من القصدير . وقد الفي بيان في مجلس اللوردات من عهد قريب ظهر منهُ ان الامبراطورية البريطانية ، غنية الموارد بثماني عشرة مادة من خمس وعشرين مادة لازمة للامم الصناعية الكبيرة ، وان محصولها من مادتين أخريين لا بأس به ، وانها في حاجة الى استيراد ما تستهلكهُ من خمس مواد أخرى فقط

يثابر هذا ان المانيا غنية الموارد بأربع من هذه المواد فقط ، ومحصولها من مادتين أخريين لا بأس به وانها تعتمد على الاستيراد في ما تحتاج اليه من بقية المواد وهي تسع عشرة مادة . قال الخطيب في مجلس اللوردات . ولسنا نعجب والحالة هي ما هي ان في المانيا واليابان وايطاليا قلقاً. فهم ان بريطانيا من اكثر الامم تعلقاً باهداب السلام ولكن الباعث على ذلك انها تملك كل ما تحتاج اليه . ومما يستوقف النظر بوجه خاص في كلام هذا الخطيب ما بين حب السلام والسيطرة على موارد المواد الخام من صلة . وقد كان على حق عندما قال ان الامة المتوتة الصلة بموارد المواد الضرورية مصدر من مصادر القلق في العالم

الا ان حالة المانيا تختلف عن حالة اليابان او حالة ايطاليا . فعلى الرغم من عضوية الامم ، اكتسحت اليابان منشوريا وضمت ايطاليا بلاد الحبشة اليها . وصار في الامكان ان نقول ان اليابان وايطاليا انتقلتا من صف الامم القليلة لقلة مواردها الى صف الامم الراضية بما تملك . اما المانيا ، فهي الدولة الكبيرة الوحيدة التي لا تزال غير راضية عن حالها . ولذلك ستقو المانيا ، على الرغم من حبها للسلام ، مصدراً من مصادر القلق العالمي ، ما زال موضوع المستعمرات وموارد المواد الخام من دون حل يرضيها

ففي سنة ١٩٢٩ عند ما كانت الدول لا تزال سخية في فتح الاعتمادات المالية لالمانيا وعقد القروض ، وعند ما كان الذهب لا يزال قاعدة للمعاملات التجارية الدولية ، انفقت المانيا في استيراد ما تحتاج اليه ١٤٦ر٠٠٠ر١ جنيه منها ٨٨٠ مليون جنيه انفقت في استيراد مواد الغذاء والمواد الخام وبضائع غير تامة الصنع . ولكن مبلغ وارداتها هبط في سنة ١٩٣٥ الى ٣٣٦ مليون جنيه منها ٢٨٠ مليون جنيه في استيراد مواد الغذاء والمواد الخام وبضائع غير تامة الصنع . وهذا يدلك على ثقل القيود التي قيد بها انتاج المانيا الصناعي . فقد انفقت المانيا في سنة ١٩٣٥ مبلغ ١٦٠ مليون جنيه على شراء المواد الخام وبضائع غير تامة الصنع ، وهو اقل جداً مما تحتاج اليه صناعتها للمحافظة على مستوى معيشة شعبها . فالنجم الوردي الذي ابتلع على اثر تقرير مشروع دوز عندما انهالت الاموال على المانيا من الخارج ، قد تحول الى قتام الواقع عند ما امسك المتمولون ايديهم دونها. فمن السخرية اذاً قول من يقول ان المانيا تستطيع ان تبتاع كل ما تحتاج اليه من دون ان يكون لها مستعمرات . انها لا تستطيع ذلك لانها لا تملك من المال خارج بلادها ما يكفيها لذلك وهي لا تملك هذا المال لان الدول الاخرى لا تستهلك من منتوجاتها الا قدراً يسيراً

ففي هذه الحالة ، يزول العجب الذي يستولي على الكتاب ورجال السياسة ، عند ما يقرأون ان المانيا تحاول ان تصنع المواد الخام التي تحتاج اليها في بلادها بوسائل صناعية . انا نعلم انه اذا اصبنا النجاح في صنع بعض المواد التي نستطيع بها المواد التي كنا نستوردها ، فذلك يكلفنا كثيراً.

ولا بدَّ من ان الانصراف عن مبدإ الاكتفاء الذاتي لانهُ يفضي الى انخفاض في مستوى المعيشة في بلادنا . ولكننا لسنا مخيَّرين في ذلك ، ما زالت الاحوال السياسية تحول دون نشاطنا الاستعماري ولن يستتب السلام في اوربا حتى تحل هذه المشكلة

ولا يعني في هذا المقام الا ان اقول ان مبدأ الاكتفاء الذاتي لا يصح ان يكون هدفاً تحدى اليه الركائب . انهُ مناقض لقواعد الحضارة . فالاكتفاء الذاتي يعني العزلة . والنقص في التعامل الاقتصادي يفضي الى نقص في التعامل الذهني . وكذلك تدثر وسائل التبادل العلمي والفني والثقافي . فالحياة الاقتصادية القائمة على مبدإ الاكتفاء الذاتي تفضي الى اكتفاء ذاتي في الحياة العقلية . والعالم لا يرتقي الا بالتبادل

***

وهناك فريق من الكتاب والمفكرين يذهب الى ان العودة الى التبادل الاقتصادي الحر يزيد حصة المانيا منهُ وتصبح كذلك قادرة على شراء ما تحتاج اليهِ من المواد الخام . وسبيلهم الى هذه العودة خفض الحواجز الجمركية والغاء نظام الحصص وتشجيع التجارة الدولية الحرة . وكل مفكر يوافق على هذا الرأي ، ولكن العبرة في التنفيذ . والحائل الاكبر دون التنفيذ ، ان قوة البلاد الاقتصادية ، اصبحت في هذا العصر العامل الاساسي في تقرير ما لها من مقام سياسي . فامتلاك موارد المواد الخام اصبح في عهدنا مسألة سياسية ، بعد ان كان قبلاً مسألة اقتصادية

وكذلك اصبح تغيير قاعدة النقد وسيلة تستعمل للضغط السياسي . فالناس تظن ان منع المواد الخام او اباحتها يفضي الى التأثير في حالة خصم او صديق على التوالي . وقد رأينا تطبيق هذا الرأي في فرض العقوبات على ايطاليا . ورأينا كذلك ان كل امة شريفة لا تخضع مختارة لذلك إذ يستحيل عليها ان تسلم بالعيش وهي رهن رحمة الدول الاخرى

ومما يقال في هذا الصدد ان المستعمرات بوجه عام ، ومستعمرات المانيا السابقة بوجه خاص لا قيمة لها من الناحية الاقتصادية . فاذا صح ذلك فلماذا تحتفظ بها الامم الاخرى ؟ ومن الخطإ ان يشير الباحث الى ان مستعمرات المانيا السابقة لم تكن ذات شأن في حياة المانيا الاقتصادية قبل الحرب ؛ لان التجارة الحرة كانت واسعة النطاق حينئذٍ والمانيا كانت تستطيع ان تفوز بمعظم ما تحتاج اليهِ من اسواق العالم المختلفة . فلم تكن في حاجة في استغلال مستعمراتها استغلالاً تامًّا . ومع ان مستعمرات المانيا كانت وليدة العصر الحديث ، من العقد التاسع في القرن الماضي الى مطلع الحرب الكبرى ، الاَّ انها انجزت فيها من الاعمال والمنشآت ، اكثر مما أنجز على ايدي امم اخرى خلال قرنين من الزمان في بعض مستعمراتها

٢ — للمستر كيلنغ

في مجلة « الكوسموبوليتي »

اذا صرفنا النظر عن البواعث السياسية وجدنا ان البلدان التي تطالب بمستعمرات تبغي معالجتها على حاجتها اليها من الناحية الاقتصادية لانها تجد فيها موارد للمواد الخام واسواقاً للمصنوعات ومنافذ لازدحام السكان . وهي حجة تبدو مقنعة ولكن هل تؤيدها الحقائق ؟

اما في ما يتعلق بالمواد الخام ، فكلمة المستعمرات بوجه عام تعني المناطق الماحة للاستعمار اي المناطق التي ليست دولاً ذات سيادة او مستقلة استقلالاً ذاتياً كبلدان الدومنيون والهند في الامبراطورية البريطانية . فالمستعمرات بهذا التحديد مصدر ضئيل جداً من مصادر المواد الخام . ولعل المواد المهمة الضرورية للصناعة ، الصادرة من مستعمرات هي المطاط (وهو يكاد يكون احتكاراً استعمارياً) والقصدير . حتى اذا اضفنا الى ما تقدم المواد التي لا تصدر المستعمرات منها اكثر من ٥٠ في المائة من محصولها العالمي لما اضفنا الا النحاس والفصفات والفاناديوم وانتاج وجوز الناروجيل . اي ان المستعمرات لا تصدر الا أربع مواد أو خمساً ليست كلها في مقدمة ما تحتاج اليه الامم الصناعية . وهذا القول يصدق بوجه خاص على المستعمرات الافريقية . فما يصدر من افريقية كلها من المواد الخام الصناعية والغذائية اقل من ٤ في المائة من محصولها العالمي . فمستعمرات المانيا السابقة كانت لا تصدر الى المانيا الا مقداراً يقل عن واحد في المائة عما تستورده المانيا من المواد الخام

أما المواد الخام الاساسية في الصناعة والغذاء كالفحم والحديد والنفط والقطن والنحاس والقمح واللحم والالبان فتصدر جميعها من بلدان مستقلة ذات سيادة لا من المستعمرات . ويمكن ان يقال بوجه عام ان المصادر الرئيسية لمواد الصناعة والغذاء الاساسية هي الولايات المتحدة الاميركية واتحاد روسيا السوفيتية والامبراطورية البريطانية . فمن الخطأ القول بان اعادة توزيع المستعمرات يسد النقص في ما تحتاج اليه البلدان المطالبة بها من المواد الخام للصناعة والغذاء

ولكن اذا سلمنا جدلاً بانه يسد هذا النقص فهل للسيادة السياسية فائدة اقتصادية ؟ ان الرد المألوف على هذا السؤال هو ان السيادة السياسية ، ذات شأن بلا شك في اثناء الحرب . ولكن المستعمرات لا تجدي نفعاً اذا كانت الدولة صاحبة السيادة لا تملك من القوة البحرية ما يمكنها من ابقاء مسالك البحار مفتوحة لسفنها . فلننظر في أثر السيادة السياسية من الناحية الاقتصادية في ابان السلم ، فهل للدولة المستعمرة امتياز اقتصادي على سائر الدول في البلدان الخاضعة لها ؟

ليس ثمة ريب في ان هناك بعض امتيازات . واولها قائم على الرسوم الجمركية التفضيلية التي تفرض على الصادر من المستعمرة . فهذه الرسوم تفرض في بعض البلدان التي لم تبلغ شأواً اقتصادياً بعيداً كوسيلة لزيادة ايرادها . ولا يجوز توجيه النقد اليها من هذه الناحية . ولكن

بعض المستعمرات تفرض « ضرائب التصدير » لا بقصد زيادة ايراد البلاد ، بل بقصد تفضيل بلاد على اخرى من البلدان التي تستورد محصولاتها . وفي مقدمة البلدان التي تعمد الى هذه الوسيلة في مستعمراتها فرنسا والبرتوغال . الا ان رسوم التصدير التفضيلية في مستعمرات البرتوغال معتدلة في الغالب حالة انها في المستعمرات الفرنسية عالية جداً الا اذا كانت المواد المصدرة ذاهبة الى فرنسا نفسها . اما في الامبراطورية البريطانية فليس ثمة رسوم تفضيلية الا على ركاز القصدير . فما يفرض عليه عند تصديره من ملايا او نيجيريا عالٍ جداً الا اذا كان مرسلاً الى انكلترا او احد اجزاء الامبراطورية

ولا ريب في ان « التفضيل » على هذا المنوال غير مرغوب فيه من الناحية العالمية وخطره حيث يكون الاحتكار . ولكنهُ لا يعرقل قدرة اي امة من الامم على شراء ما تريده في اسواق العالم الاخرى ، اذ لا تعرف مادة واحدة ، في البلدان التي تعتمد على هذه الوسيلة محتكرة فيها احتكاراً تاماً . حتى ركاز القصدير المشار اليه لا يستخرج منهُ من مناجم ملايا ونيجيريا الا ٤٠ في المائة من المحصول العالمي . والباقي يستخرج من مناجم في بلدان اخرى لا تفرض رسوم التصدير التفضيلية

وهناك نوع آخر من التفضيل ينجم عن شركات المنتجين الكبيرة التي تنشىء ما يشبه احتكاراً ثم تتحكم في الاسعار على نحو ما فعلت في المطاط والنحاس ، فكانت النتيجة ، ان تحكمها ورفع الاسعار افضيا الى زراعة اشجار المطاط في بلدان اخرى ، واستغلال مناجم نحاس كانت مهملة . ويظهر ان الشركات والحكومات قد افادت عبرة من حوادث الماضي فتأسست (فيما يتعلق بالتصدير والمطاط) تمثيل البلدان المستهلكة الرئيسية في المجالس الاستشارية للشركات او الحكومات . وينتظر ان يشمل هذا النظام مواد اخرى منعاً للتحكم . وعلاوة على ذلك ان الشركات التي تتحكم بالاسعار لا تفرق بين دولة واخرى تفضيلاً وتميزاً لجميع الدول المستهلكة في نظرها سواء

الا ان ما تقدم يؤثر فقط في ما تشتريه الدول من المواد الخام الصادرة من المستعمرات . ولكن الدول المطالبة بالمستعمرات تطالب بها لانها تريد ان تستغلها . والردُّ الغالب على هذا الطلب ان الدول المطالبة لا تملك من رؤوس الاموال ما يكفي لهذا الاستغلال . وهذا يصدق بوجه خاص على المانيا . لان اليابان وايطاليا صدّرتا قدراً من المال لاستغلاله . فلليابان مال مستثمر في الصين ومنشوكو وجزائر الهند الشرقية الهولندية وملايا البريطانية . ولايطاليا مصالح مالية في غط رومانيا والعراق وفي بعض بلدان اميركا الجنوبية

ولكن لنسلم جدلاً هنا ايضاً بأن البلدان المطالبة بالمستعمرات تملك قدراً كافياً من المال لتصديره وتثميره . فهل ثمة عقبة ما تحول دون تثميره في المستعمرات الخاضعة لدول أخرى ؟ ليس في مستعمرات بريطانيا وهولندة على الاقل ما يبعث على الشكوى . ففي ملايا البريطانية مناجم حديد ومغنيس تملكها اليابان ، ومزارع مطاط يملكها الايطاليون ، واليابانيون ، وغيرهم

وللشركات الاميركية نصيب كبير من السيطرة على منتجات المتفيس في الشاطىء الذهبي ومنتجات البوكسيت في غانة البريطانية . والمادة الوحيدة في الامبراطورية البريطانية التي يقصر استغلالها على البريطانيين هي النفط . ولكن النفط في المستعمرات الهولندية ليس محصوراً في أحد بوجه خاص . والاميركيون يسيطرون على قسط وافر من منتجات النفط في جزائر الهند الشرقية الهولندية . والامثلة على ذلك متعددة

الا أن مشكلة المواد الخام ، هي في المقام الاول مشكلة توفية الثمن ولا سيما عند ما يوفى الثمن بنقد أجنبي . اذ لا ريب في الفائدة التي تجنى ، عند ما تكون المواد الخام في منطقة تستعمل نفس النقد الذي تستعمله الامة التي تستوردها ولذلك رميت الدول المستعمرة بسيطرة غير مباشرة على المواد الخام بواسطة اقامة الحواجز الجركية حول المستعمرات . فيمنع ذلك اتباع هذه المستعمرات بضائع أمم أخرى ، فتعجز هذه الامم عن توفية ثمن ما تشتريه منها بثمن ما تصدره اليها . وكذلك يقع التفضيل من طريقة عرقلة أساليب التسديد

وهذه عقبة كبيرة اذا ثبت ان المستعمرات اسواق كبيرة ، وان هذا التفضيل واقع حقاً . والواقع ان سياسة الباب المفتوح في نصف مستعمرات العالم مضمونة بمعاهدات دولية أي ان المستعمرات التي تشملها هذه المعاهدات لا يمكنها ان تقيم حواجز جركية تفضل بها دولة على اخرى من دول الجامعة . ولم تستثن اليابان ولا المانيا من ذلك . وهذه المعاهدات تشمل جميع بلدان الانتداب من طبقة B و C وكل حوض الكنغو بما فيه شرق افريقية البريطاني وافريقية الاستوائية الفرنسية ، وغرب افريقية البرتغالية والسودان وروديسيا الجنوبية . اما في مراكش فسياسة الباب المفتوح كانت جزءاً من التسوية الدولية التي عقدت بعد أزمة ١٩٠٦ في مؤتمر الجزيرة . الا ان سياسة الباب المفتوح ألغيت خارج هذه المناطق . حتى هولندا وبريطانيا المشهورتين بغورهما من سياسة الحواجز والتفضيل التجاري ، عمدتا اليها خارج المناطق التي لا تشملها معاهدات الباب المفتوح . ومع ذلك فان جميع المستعمرات في العالم لا تتباع اكثر من ١٠ في المائة من مجموع الصادرات العالمية

فمشكلة «النقد الاجنبي» الذي لا بد منه للدول المتبرمة في شرائها ما تحتاج اليه من المواد الخام ليست مسألة استعمارية ، تحل بتوزيع المستعمرات من جديد . انها مسألة تمت الى اتساع التجارة العالمية ، اولاً ، والى بعض العوامل السياسية ثانياً . حتى اتساع التجارة العالمية وحده لا يكفي ، ما زالت الصين تقاطع اليابان ، واليهود في مختلف بلدان العالم يقاطعون صادرات المانيا ، ومصانع السلاح والذخيرة تلح في الحصول على مقادير كبيرة بل استثنائية من المواد اللازمة لها . اما موضوع المستعمرات من حيث هي منافذ للسكان فله بحث آخر